البرامج التنموية ورهانات الأمن الإنساني

الباحث رشيد الغزالي
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
المغرب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة والتي برهنت على ضعف المفهوم التقليد للأمن الدولي في التصدي للمخاطر والتحديات الراهنة التي أصبحت تهدد أمن الفرد أكثر منه الدول ، وبروز المفهوم الحديث للأمن – الأمن الإنساني– الذي يشير إلى أبعاد مختلفة بشكل تشمل الأبعاد الأمنية بالتنموية لمجابهة التهديدات القائمة، هذا التوسع في مفهوم الأمن جعل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها تسعى إلى نهج برامج تنموية هادفة لتذويب هذه التهديدات ودعت الدول إلى اعتمادها وفقا لسياستها ووضعت آليات تسهر على تتبعها وتقيم نتائجها.

كلمات مفتاحية: الأمن الإنساني، البرامج التنموية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الحكامة.

Résumé:

cette étude vise à mettre en lumière les transformations qu'a connues le monde d'après-guerre، qui ont prouvé la faiblesse du concept traditionnel de sécurité internationale pour faire face aux risques et défis actuels qui sont devenus plus menaçants pour la sécurité des individus que des États، et l'émergence du concept moderne de sécurité، qui fait référence à la sécurité humaine، qui fait référence à diverses dimensions، y compris les dimensions sécuritaires du développement pour faire face aux menaces existantes.cet élargissement du concept de sécurité a amené les Nations Unies et ses organes à chercher à aborder des programmes de développement visant à internationaliser ces menaces et a appelé les États à les adopter conformément à leur politique et a développé des mécanismes pour assurer le suivi et l'évaluation de leurs résultats.

Mots clés: sécurité humaine، programmes de développements، développement humain، développement durable، gouvernance

مقدمة:

إن التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة برهنت على فشل النظريات تقليدية في العلاقات الدولية وعدم واقعيتها في إدارة تهديدات والمخاطر الجديدة التي أصبحت تتجاوز المفهوم التقليدي للأمن الدولي الذي يأخذ في الاعتبار أمن وحدود الدول وسيادتها، والتسابق نحو التسلح ، وبالمقابل برزت نظريات حديثة أكدت على ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل مصادر تهديد جديدة، ويكون الأساس النظري لمفهوم الأمن حماية الفرد وأولويته على البنيات الاجتماعية والسياسية ، وبذلك فإن مفهوم الأمن في وضعه الراهن يشير إلى أبعاد متعددة، ففي نسق العلاقات الدولية لا يكمن التهديد في شن هجوم عسكري أو ضغط اقتصادي أو سياسي، بل يمتد ليشمل غياب الديمقراطية، أو انتهاك حقوق الإنسان، أو الهجرة الغير شرعية، الفقر، أزمة الماء والغذاء والأمراض والأوبئة، وفي محاولة لمجابهة هذه المخاطر والتحديات، عملت منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها على ضرورة تأكيد على تبني الدول الأعضاء إستراتيجية وطنية للتنمية ، وقد شكل كل من التنمية البشرية والتنمية المستدامة والحكامة محورا لها، كما دعت دول على الالتزام بها وفق ما نصت عليه اتفاقيات الأمم المتحدة.

ووفقا لذلك فان الإشكالية موضوع الدراسة تتمحور حول مدى مساهمة الخطط التنموية في مجابهة المخاطر الراهنة و من تم تحقيق الأمن الإنساني.

وتقترن الإشكالية السابقة بالفرضيات الرئيسية التالية:

- أن مفهوم الأمن الإنساني، تطور من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني.
- إن مفهوم الأمن الإنساني أوسع وأشمل نطاق من مفهوم الأمن الجماعي.
- أن الأمن الإنساني له أبعاد متعددة ومختلفة.
- أن الخطط التنموية مرحلة انتقالية تساهم في دفع التحديات والمخاطر الدولية.

وعليه فإن أهداف الدراسة تتلخص في تسليط الضوء على الأبعاد الأمنية المتعددة والمختلفة للخطط التنموية، وإلى إعادة طرح مفهوم جديد للأمن يجمع الأبعاد الأمنية بالتنموية بشكل يضمن مجابهة المخاطر القائمة.

وفي ضوء إشكالية السابقة، والأهداف المحددة لهذه الدراسة، وبهدف إثبات صحة الفرضيات، عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور.

عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني

المحور الثاني: البرامج التنموية لتحقيق الأمن الإنساني

المحور الثالث: آليات تحقيق الأمن الإنساني

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني

إن الفهم المقارب للصوب لا يتأتى إلا عبر الوقوف على تشكل المصطلح فإننا سنخصص هذا المحور لتحديد وجمع مختلف التعاريف التي حظي بها مفهوم الأمن الإنساني (أولا) تم الإشارة إلى أبعاده (ثانيا) وتحولاته (ثالثا).

أولا: مفهوم الأمن الإنساني

على المستوى اللغة: يشير المفهوم إلى كونه نقيد الخوف فهو الطمأنينة والأمان وزوال الخوف، ومن تم هو الإيمان والأمانة، كما يشير أيضا إلى الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم والحزن[1].

واصطلاحا: يمكن القول انه بالرغم من وجود اتفاق بين مختلف الدراسات الأكاديمية لمفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على الفرد بدلا من الدول في العلاقات الدولية، إلا أن التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأمن الإنساني تتباين فيما بينها، فهناك بعض التعاريف التي تطرح مفهوم شديد الاتساع للأمن الإنساني، من خلال الإحاطة بكل ما يمس أمن وكرامة الفرد، في حين هناك تعريفات أخرى ضيقة تركز على أنماط محددة من التهديد، وعموما يمكن تحديد أهم التعاريف التي أعطت لمفهوم الأمن الإنساني فيما يلي:

فهناك من يعرفه على أنه "يشير إلى مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات في الوقت والنطاق وعند هذه النقطة فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة".[2]

وما يلاحظ على هذا التعريف هو أنه ركز على القدرات المتاحة لمجابهة كل عناصر الخطر والتهديدات وذلك في سبيل تحقيق امن الأفراد.

وهناك من يعرف الأمن الإنساني بأنه "يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض وأمن الفرد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان.[3]

أما بالنسبة لرولاند باريز فيرى فان الأمن الإنساني مصطلح واسع يحمل عددا من التقديرات بدءا من الاهتمامات الغذائية إلى بقاء الجماعات، فالأمن الإنساني كالعلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات.[4]

وعن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير له عن التنمية الإنسانية لسنة 1994 عرف الأمن الإنساني بأنه يعني التحرر من الخوف والحاجة.[5]

وبذلك فإن مفهوم الأمن الإنساني وفقا لهذا التقرير ينصرف إلى أمرين اثنين: أولهما مجابهة المخاطر والتهديدات العالمية كالإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، النزاعات الداخلية، وثانيهما سد حاجيات الأفراد عن طريق التصدي للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية كالفقر، البطالة، الغداء، الأمراض والأوبئة، الهجرة غير الشرعية.

ومن جانب آخر أصدر برنامج الأمم المتحدة في تقرير آخر حول التنمية البشرية عام 2009 لمناقشة تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية يعرف فيه الأمن الإنساني بأنه تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته.[6]

وفي سياق آخر قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان تعريفا لمفهوم الأمن الإنساني تمثل في أن الأمن الإنساني أبعد من غياب العنف المسلح فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم، والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات ، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ثرت بيئة طبيعية وصحية ، هي أركان مترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي"[7]

ثانيا: أبعاد الأمن الإنساني

وفقا لتعاريف الأمن الإنساني فان أبعاده تتنوع وتختلف باختلاف التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الأفراد، وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية العالمية لسنة 1994 حدد سبعة أبعاد أو مكونات أساسية لمفهوم الأمن الإنساني ويمكن تحديدها فيما يلي: الأمن الشخصي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن السياسي، والأمن المجتمعي.[8]

وسنحاول بذلك البحث في كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني كما يلي:

-الأمن الشخصي: يعتبر الأمن الشخصي أول مظاهر الأمن الإنساني فهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل النزاعات المسلحة، والمعاملات أللإنسانية، والعنف المستهدف للنساء والأطفال، والعنف في فضاءات العمل ومصادر التهديد العابرة للحدود كالاتجار في المخدرات والبشر والأسلحة، والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال والإرهاب، ومن تم فهو يستسيغ كل هذه المخاطر والتهديدات لضمان حماية الأفراد.

فالأمن الشخصي هو الطمأنينة والسكينة الشخصية، فالشخص الآمن نفسيا هو الذي يشعر بأن حاجياته مشبعة بنسبة معقولة، وأن مطالب نموه محققة وأن المقومات الأساسية لحياته غير معرضة لأي خطر.

هذا وأن الأمن الشخصي يشتمل هو الآخر على أبعاد أساسية تتمثل في:

- الشعور بالأمن
- الشعور بالانتماء إلى جماعة والمكانة فيها
- الشعور بالارتياح والاستقرار.

-الأمن الاقتصادي: يفيد الأمن الاقتصادي ضمان مستوى معيشي لائق يسمح للأفراد والعائلات بأداء دورهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، فهو يتعلق بقضايا البطالة، والأمن الوظيفي، والفقر، وعمالة الأطفال، ومن تم فإن الأمن الاقتصادي يقصد به التحرر من الفقر والحاجة، فالفقر وانخفاض مؤشرات النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية باعتبارها من تداعيات العولمة الاقتصادية كلها مؤشرات تدل على اللاستقرار للأمن الاقتصادي.[9]

-الأمن الغذائي: عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع للأمم المتحدة في تقرير له حول التنمية البشرية لسنة 1994 الأمن الغذائي بأنه يعني حصول جميع الناس على المواد الغذائية الأساسية بحيث أنه لا يتطلب فقط الكفاية الغذائية وإنما يفيد إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والصحي. بل أبعد من ذلك إذ يشير إلى قدرة الدول على تأمين وتلبية احتياجات المواطنين، فالأمن الغذائي يفيد حق الإنسان في الحصول على الغذاء كعنصر مهم في الحياة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في" شبكة الأمن الإنساني" في تقرير لها حول الأمن الإنساني العالمي في عام 2003، شددت على أهمية الدور الذي ينبغي أن يعطى لمسألة الأمن الغذائي في العالم ذلك أن الحق في الغذاء يعد جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والتي لا يمكن فصلها عن سياق تعزيز الأمن الإنساني في العالم.

-الأمن الصحي: إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير له عن التنمية البشرية لعام 1994 اعتبر أن الأمن الصحي ركن من الأركان الأساسية للأمن الإنساني من جهة، كما دعا من جهة أخرى إلى اعتبار أن الصحة حق من حقوق الإنسان.

ويقصد بالأمن الصحي التحرر النسبي من المرض والعدوى والحماية من المرض والعجز والموت، كما أنه يعني حماية المواطن وسلامته من الأمراض والأوبئة وكل ما يهدد سلامته البدنية والعقلية، كما يقصد به تنمية الثقافة الصحية من حيث العناية بالجسم وصحة المجتمع.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذكر الحق في الصحة وذلك لأن العلاج الصحي يمس مباشرة بقاء الإنسان، وهو حق شخصي لكل فرد، ويتأثر بالوضع الاقتصادي والبيئي العام، وبمدى قدرة الفرد في الحصول على غداء كامل وصحي[10].

–الأمن البيئي: يعتبر الأمن البيئي من أهم مظاهر الأمن الإنساني، إذ شكل قضية محورية في الساحة الدولية، فالقضايا البيئية التي طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكلت أبرز المخاطر الأمنية العالمية، باعتبار أن مشكلة التلوث البيئي ليس مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض، وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث في عصرنا الحاضر.

وإذا كان الأمن البيئي ينصرف إلى قضايا التصحر، والجفاف وتلوث الماء والهواء والأرض والتلوث الغذائي وكل أنواع التلوث الأخرى، فان مصادر التلوث اختلفت لتحدد إما في مصادر طبيعية لا دخل للإنسان بها، أي أنه لم يتسبب في حدوثها ويصعب التحكم بها ،أو مصادر غير طبيعية يتسبب في حدوثها الإنسان كاستخدام الوقود في الصناعة ووسائل النقل البري والبحري والجوي والنشاط الإشعاعي. [11]

–الأمن السياسي: يرتبط الأمن السياسي بشكل عام بالأفكار وباحترام الحريات والحقوق الأساسية، و تعد الصراعات الداخلية سواء استخدم العنف فيها أم لا من أبرز مظاهر تهديد الأمن الإنساني، وان المهم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق حرية المواطنين بهدف إحساس المواطن بمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الدولة إضافة إلى الحقوق الأخرى المتمثلة في الحق في الحصول على الخدمات العامة، والحق في إدارة الشؤون العامة في دولته واختيار ممثلين عنه بحرية، ومن ثم فإن الديمقراطية وشعارات حقوق الإنسان مفاهيم تعزز وتؤكد على وجود الأمن الإنساني. [12]

–الأمن المجتمعي: تعتبر مدرسة كوبنهاجن من أهم المدارس الحديثة التي ركزت على مفهوم الأمن المجتمعي ويتمحور هذا الأخير حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، وفي ذلك يرى باري بوزان– أحد أنصار مدرسة كوبنهاجن – أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما على المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها هذا، وأن تنامي الحاجة إلى الأمن المجتمعي في الوقت الراهن جاء كنتيجة لعدة عوامل متزامنة تمثلت في تزايد نسبة الجريمة والتغيير الثقافي والاجتماعي وتنامي التطرف والإرهاب وثورة المعلومات والاتصالات.

كما أن الهجرة أضحت هي الأخرى تشكل تهديدا للأمن المجتمعي، إذ أن تعدد الهويات والثقافات يعرض الدولة للاضطراب واللأمن. [13]

فانطلاقا من هذه الأبعاد السبع التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير له حول التنمية البشرية لعام 1994، يتبين بأن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم واسع النطاق وينبغي أن يشمل كل التهديدات والمخاطر التي تندرج ضمن كل أبعاده، ومن ثم فالمفهوم لا يشير فقط إلى قضايا أمن الدول وإنما ينطلق من رؤية واسعة للمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الأفراد في حياتهم.

ثالثا: تحولات الأمن الدولي

إن البحث في مسار التحولات التي عرفها مفهوم الأمن الدولي على مستوى المقاربات المفاهيمية والنظرية يؤكد على بروز نظام الأمن الجماعي مع عصبة الأمم المتحدة لسنة 1920 لمعالجة قضايا الأمن والسلم الدوليين، غير أن التحولات التي عرفتها البيئة الدولية عقب الحرب الباردة وما أفرزته من مخاطر وتحديات برهنت على تجاوز مفهوم الأمن الجماعي الذي يقوم امن الدولة وحدودها، لتؤكد على نظام جديد لمفهوم الأمن وهو الأمن الإنساني.

1– نظام الأمن الجماعي

نشأ نظام الأمن الجماعي مع عصبة الأمم المتحدة كأول منظمة دولية سنة 1920 وكان الهدف من نشاءت هذه المنظمة ونظام الأمن الذي أسست له هو حفظ السلم والأمن الدوليين وحظر استعمال القوى في العلاقات بين الدول، بل وردع القوى المنتهكة

للأمن الدولي، غير أن المفهوم عرف اندثار في الثلاثينيات من القرن العشرين مع الاستعداد الأوروبي لخوض حروب، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عاد نظام الأمن الجماعي للوجود وأخذت منظمة الأمم المتحدة وميثاقها في اتخاذ التدابير والإجراءات لحفظ السلم والأمن الدوليين[14].

ويشير مفهوم الأمن الجماعي إلى أية تدابير من أي نوع يتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أية أزمة من قبل دولتين أو أكثر.[15]

وفي مقابل ذلك يعرف إسماعيل صبري مقلد الأمن الجماعي بأنه يهدف قبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها.[16]

ويفيد مفهوم الأمن الجماعي أيضا ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها.[17]

وانطلاقا من كل هذه التعاريف يمكن تحديد عناصر نظام الأمن الجماعي فيما يلي:

- وجود منظمة دولية يأتي على رأس جدول أعمالها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق التصدي للعدوان بشكل جماعي وذلك تطبيقا لنظام الأمن الجماعي.

- التزام جميع الدول الأعضاء داخل هذه المنظمة بالتصدي لأي عدوان ومن جانب أي قوى من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين.

-أن التدابير الجماعية التي تتخذها الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ضد أي دولة خرقت مبدأ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يتطلب أن يكون الخرق غير مشروع، أما إذا كان الرد في إطار ما يسمى بالدفاع الشرعي فإن الأمر لا يتطلب قيام الأمن الجماعي ضد هذه الدولة.

ويمكن القول بعد هذه الجولة السريعة، التي سعينا من خلالها الوقوف على نشأة المفهوم وتعريفه أن أهم ما يميز الأمن الجماعي انه نظام وقائي يهدف إلى تذويب النزاعات الدولية، ويسعى إلى الحفاظ على كيان الدول الضعيف.

2- نظام الأمن الإنساني

بداية تجدر الإشارة أن مفهوم الأمن الإنساني في مجال الدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية جاء كنتيجة لمجموعة من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية خلال نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة، التي كشفت عن عمق وخطورة التهديدات التي تجوب أمن الأفراد، وعدم ملائمة المقاربات التقليدية للأمن في تحديد السبل الكفيلة لمواجهتها، هذا وأن الأمن الإنساني كفكرة يعود إلى عقود، لكن كمفهوم ظهر في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي ضمن أعمال وتقارير بعض الأجهزة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعتبر أول من استعمله وذلك ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بحيث أشار إلى ما يلي: "يجب التحول الآن من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني"[18].

وبذلك يمكن القول أن المخاطر والتحديات الجديدة التي عرفها العالم إبان نهاية الحرب الباردة، جعلت مفهوم الأمن الدولي يحتل الأولوية في السياسات الدولية ومحل نظر العديد من مفكري العلاقات الدولية في محاولة منهم لتحديد تعريف شامل لمفهوم الأمن الدولي، وفهم التحول الذي عرفه محاولة منهم إيجاد خطط متعددة ومختلفة للأبعاد الأمنية بالشكل الذي يعمل على إعادة صياغة وطرح مفهوم جديد وهو الأمن الإنساني الذي يعد من المفاهيم المركبة والمعقدة.

المحور الثاني: الخطط التنموية لتحقيق الأمن الإنساني

إن مفهوم التنمية قد تطور ليقترن مع «النظام العالمي الجديد» بالتنمية المستدامة والتنمية البشرية والحكامة الجيدة كبرامج أوجدتها منظمة الأمم المتحدة[19]، بهدف تحقيق الاندماج العالمي والحد من الفوارق بين الدول الفقيرة والدول الغنية ومجابهة الإكراهات الدولية المتجددة ومن ثم تحقيق الأمن الدولي.

أولا: التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة ظهر رسميا لأول مرة سنة 1980، وذلك في وثيقة شارك في إصدارها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة، بعنوان "إستراتيجية المحافظة العالمية". [20]

غير أن مفهوم التنمية المستدامة لم يعمم بشكل أكثر إلا بعد انعقاد مؤتمر "استوكهلم" عام 1972 الذي شكل البداية الفعلية للتعاون والحوار الفعلي لتدبير الشأن البيئي الدولي، فشكل ذلك اعترافا من طرف كل الدول بأهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة مشاكل البيئة التي تتخطى الحدود.

ولأول مرة يقدم تقرير بروندتلاند الذي توج عن المؤتمر تعريفا واضحا للتنمية المستدامة بالقول ان " التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجياتها "[21]

وهناك مفهومان لهما ارتباط وثيق بهذا المفهوم، وهما "الحاجيات" وخاصة الحاجيات الأساس للفئات الأكثر عوزا التي يجب أن تحظى بالأولوية، وفكرة الحدود التي يفرضها مستوى تقنياتنا ونظامنا الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية، وبمعنى أشمل، تستهدف التنمية المستدامة تعبيد الطرق أمام وضعية يتحقق فيها الانسجام بين بني البشر، وبين الإنسان والطبيعة. [22]

ومع ذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة لم يتوج على المستوى الدولي إلا بعد انعقاد "المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ريو عام 1992"، حيث ركزت هذه القمة على التنمية المستديمة في ارتباطها بالبيئة على المستويات الكوني والعالمي والجهوي والمحلي والقطاعي.

1- مبادئ التنمية المستدامة

يمكن تحديد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة كما أشارت إلى ذلك مختلف التقارير الدولية فيما يلي:

. المحافظة على المنظومة البيئية الأساسية:

إن المحافظة على المنظومة البيئية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، كما أشارت إلى ذلك وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ضمن المبدأ الرابع، باعتبارها الضامنة للتوازن البيئي على المستوى الدولي، لا يتم إلا عبر عقلنة العناصر المعدنية المغذية للأرض والمحافظة على المياه وضمان استقرار المناخ.[23]

. الحفاظ على التنوع:

يعد الحفاظ على التنوع في النباتات والحيوانات من المبادئ الأساسية للمحافظة على المنظومة البيئية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، فانقراض بعض النباتات والحيوانات مساس بحق الأجيال القادمة.

. الادخار في مصادر المياه:

يعتبر ادخار في مصادر المياه من أهم ركائز التنمية المستدامة وقد اهتمت الأمم المتحدة بظاهرة ازدياد الطلب على الموارد المائية بما يواكب زيادة الاحتياجات الإنسانية والتجارية والزراعية، كما اتجهت أنشطتها في مختلف المؤتمرات –مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمياه والبيئة 1992 ومؤتمر الأرض عام 1992، والعقد الدولي لامتدادات مياه الشرب وخلوها من الأمراض (1990.1981)–

إلى مفهوم التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة التي تكاد تنضب نتيجة للضغط المتزايد الناتج عن الزيادة السكانية، والتلوث، ونمو الاحتياجات الزراعية والصناعية.

. ادخار مصادر الطاقة:

إن الاستعمال المكثف للمحروقات كان ولا يزال وراء تلوث البيئة بعديد المناطق في العالم، وفي سبيل تحقيق ذلك تهتم عدة أنظمة تابعة للأمم المتحدة بإقامة المشروعات، والبرامج التعليمية، والتدريبية في مجال الطاقة[24]

وبالتالي فهي مبادئ تمكن من تحقيق تنمية مستدامة، في مقابل خلق توازن عام بين السكان والمحيط وبالتالي استتباب الاستقرار والأمن.

2- مقومات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على عدة مقومات يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

. مكانة الإنسان ضمن مفهوم التنمية المستدامة:

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة من طرف مختلف المنظمات والمؤتمرات والجهات المختصة، بالرجوع إلى وثيقة إعلان ريو لسنة 1992، نجد جملة من المبادئ التي تؤكد على مكان الإنسان ضمن التنمية المستدامة ومن ذلك المبدأ الأول "يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وله الحق في أن يحيا حياة صحيحة...". [25]

والمبدأ عشرون الذي ينص على أن "للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة ولذلك فإن مشاركتها على الوجه الكامل أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة".

ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية والتعليم والرفاه الاجتماعي. هذا وأن مختلف تعريفات التنمية المستدامة تؤكد على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، انطلاقا من مشاركة جميع الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

. مكانة التكنولوجيا في مفهوم التنمية المستدامة:

لقد توسع مفهوم التنمية المستدامة ليشمل تحقيق التحول السريع في التكنولوجيا كأحد المقومات الأساسية لها، فالتحولات البيئية في حاجة متزايدة إلى تكنولوجيات جديدة تكون أنظف وأكفئ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية.[26]

ولم تغفل وثيقة إعلان" ريو لسنة 1992" أهمية التكنولوجيا، إذ أشارت في (المبدأ 9)، إلى ما يلي: "ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز القدرة الذاتية على التنمية المستديمة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجيا، وبتقرير تطوير التكنولوجيا وتكييفها ونشرها ونقلها بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة الابتكارية ".

ثانيا: التنمية البشرية

إن مفهوم التنمية البشرية، أصبح في ظل التحولات العالمية المعاصرة، ومن خلال أدبيات الأمم المتحدة حول التنمية السقف المرجعي للتعاطي مع كل المخاطر والتهديدات العالمية، وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب، كما أن الأهداف الثمانية للألفية لسنة 2000 تعتبر أبرز تجسيد لشرط التنمية بالمفهوم الدولي.

وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 مفهوم التنمية البشرية حيث يقوم هذا المفهوم على: «أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات البشر»[27].

كذلك تعرف التنمية البشرية على أنها «توسيع الخيارات المتاحة لجميع لناس في المجتمع ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء وخاصة الفقراء، كما يعني حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة».[28]

وبذلك فإن التنمية البشرية لا تقف عند عيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة وتوفير الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، بل تتعداه إلى إضافة تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر فرص الإنتاج والإبداع واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الالتزام الدولي على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية، من خلال قمة الأمم المتحدة للألفية سنة 2000 فيما يلي:

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال:
  - تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف.
  - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
- الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال:
  - كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.
- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال:
  - إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.
- الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال من خلال:
  - تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
- الهدف الخامس: تحسين صحة الأم من خلال:
  - تخفيض معدل الوفيات بمقدار ثلاثة أرباع.
- الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملا ريا وغيرهما من الأمراض من خلال:
  - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
  - وقف انتشار الملا ريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية.
- الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية من خلال:
  - دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.
  - تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب.
  - تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 في معيشة ما لا يقل عن مائة مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
- الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

وبالتالي فاستنادا إلى مقومات التنمية البشرية إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2000 للأمم المتحدة، شكلت الإطار المرجعي لتوجيه الدول وحكوماتها، من خلال إعادة النظر في سياساتها، لتدارك المخاطر والتهديدات التي تطال الأفراد أكثر منه الدول، وبالتالي الركون للاستقرار والأمن.

ثالثا: الحكامة

بادئ ذي بدء نشير على أن مفهوم الحكامة إلى جانب مبادئها، ظهر وبشكل بارز منذ عام 1989 في مختلف عمل وتوجهات الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لمواجهة مختلف المشاكل والتحديات التي تشهدها الدول النامية.

وقد اختلفت التعريفات التي أعطيت لمفهوم الحكامة بين الهيئات والمنظمات العالمية.

فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرفها بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم. [29]

في حين يعرف البنك الدولي الحكامة «بأنها أسلوب ممارسة السلطة، في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية». أما صندوق النقد الدولي فيعرف الحكامة من الناحية الاقتصادية بأنها شفافية وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

وعموما فإن الاختلاف والتعدد الذي يطبع مفهوم الحكامة في الأدبيات الفقهية وحتى الأدبية، لم ينفي على أن الحكامة آلية تمكن جميع الفاعلين داخل الدولة في الاشتراك في صنع القرار، وفي إدارة شؤونهم بشكل جماعي، وفي إطار تشاركي باعتماد المسؤولية والشفافية والتدبير التشاركي والتواصل الفاعل وذلك لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة.

وتأكيدا للدور الريادي لمفهوم الحكامة في تحقيق التنمية وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معايير لتحقيها وتتمثل في:

- ✓ المشاركة: وتعني حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم.
- ✓ حكم القانون: أي أن القانون هو المرجعية الأساسية وسيادته على الجميع دون استثناء، وفصل السلطة واستقلالية القضاء.
- ✓ الشفافية والفعالية: وهو ما سيساعد في اتخاذ القرارات الصالحة ومن أجل توسع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة.
- ✓ الشرعية: وهي أن تكون السلطة مشروعة من حيث الشرعي والمؤسساتي والقرارات المحددة.
- ✓ اللامركزية: وتعني قوة الجمهور في اختبار نظام وأشكال الحكم بواسطة الجماعات المحلية.
- ✓ الرؤية الإستراتيجية: وتتجلى في منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والتنمية البشرية المستدامة. [30]

المحور الثالث: آليات تحقيق الأمن الإنساني

تعتبر برامج التنمية بمثابة التزامات وضعتها الأمم المتحدة وهيئاتها على عاتق الدول النامية لتحقيق تقدمها وتطورها، ومن ثم استتباب الأمن والاستقرار، ومن أجل الوفاء بهذه الالتزامات وضعت منظمة الأمم المتحدة على عاتق هيئاتها مسؤولية تفعيلها عن طريق تقديم الدعم ومراقبة تنفيذها وتتبعها، ويمكن تحديد أهم هذه الأجهزة في ما يلي:

أولا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم الأجهزة التي تعمل على تفعيل التنمية في الدول النامية، حيث يعمل في نحو 170 دولة ليساعدها على تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات.

هذا وقد زادت نفقات البرنامج زيادة ملموسة خلال سنوات التسعينيات بازدياد المشاريع الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات عن طريق بناء القدرات لأغراض التنمية البشرية والمستدامة.

وبالنظر خلال سنوات التسعينيات إلى الأنشطة الإنمائية على أنها تساعد على تهيئة الظروف اللازمة لبناء السلم والأمن الدوليين، وحيث انه لا توجد خطة موحدة للتنمية البشرية فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على دعم البرامج الإنمائية، وذلك من أجل الدفع بالدول لبناء قدراتها على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي، وكفالة قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية. [31]

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي يطلب فيه من البرنامج الإنمائي الاهتمام بأولويات جديدة فضلا عن الأولويات المستمرة في عدد متزايد من البلدان المتلقية للمساعدة، هناك قلق حول المساهمة المقدمة إلى البرامج التي انخفضت بسبب أن الدول المانحة تكبلها قيود مالية شديدة نظرا لجسامة التحدي الإنمائي الذي يجابه العالم حاليا.

وفي مجال الحكامة حاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يساهم في إنجاح مسلسل الحكامة الجيدة في العديد من البلدان العربية وعلى رأسها المغرب، بواسطة الإجراءات التالية:

- ✓ تعزيز دور البرلمان والهيئات الانتخابية والقضائية، من خلال تدريب البرلمانيين، ومسؤولي تنفيذ القوانين.
- ✓ أولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأولوية لجمع ونشر البيانات الأساسية المتعلقة بالحكم والإدارة العامة، وذلك لكي تساعد في صياغة السياسات العامة.
- ✓ تمثل الانتخابات الجديرة بالثقة أحد العناصر الرئيسية للحكامة الجيدة ولعملية التحول إلى الديمقراطية.[32]

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يعتبر هذا المؤتمر من أهم المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والفاعلة في مجال التنمية، إذ يركز على ضرورة تقديم الدعم الدولي لمبادرات البلدان النامية، وذلك خصوصا عن طريق تحسين الأسواق وزيادة التدفقات المالية.

وفي هذا السياق بلور المؤتمر الثامن للكنوسيد مخططات عمل لمجلس التجارة والتنمية ثم جاء المؤتمر التاسع للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية بإفريقيا الجنوبية من 27أبريل إلى 11ماي 1996 ليبدي اهتمامه حول المحاور الرئيسية المتعلقة بالارتقاء بالنمو والتنمية المستدامة في عالم ينمو فيه الاقتصاد إلى العولمة والليبرالية، وأكد المؤتمر على ضرورة تركيز أنشطة الكنوسيد على أربع قطاعات:

- ✓ العولمة والتنمية.
- ✓ الاستثمار، التنمية، المقاولة، والتكنولوجية.
- ✓ التجارة العالمية للموارد والخدمات ومشاكل الموارد الأولية
- ✓ البنية التحتية لخدمات التنمية وفعالية التجارة.

ثالثا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز رئيسي لمنظمة الأمم المتحدة يعتبر من أهم المؤسسات الفاعلة في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، والى جانب إصدار توصياته والتي تتضمن التدابير الكفيلة بتحقيق التعاون الدولي، فإن تدخله لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، يأتي بصورة مباشرة عن طريق برامج المساعدات الفنية التي تقدم لمن يحتاج إليها من الدول.

وبذلك فإن الأمم المتحدة وفي سبيل تحقيق رفاهية الشعوب وتطورها وتحقيق الأمن العالمي سخرت جميع إمكانياتها وهيئاتها لتحقيق هذه المكاسب وضمان نجاح هذه المخططات والمشاريع غير أنه بالرغم من ذلك لم يكتب لهذه الأخيرة النجاح مثل ما كان متوقعا.

رابعا: اللجنة الدولية للبيئة والتنمية

في سنة 1983 أنشأت الأمم المتحدة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، وأوكلت لها مهمة وضع تقرير حول التنمية البيئية (تقرير بروندتلاند)، وفي سنة 1987 سلمت اللجنة تقريرها والذي وضع الأسس الرسمية الأولى لما سمي بالتنمية المستدامة.

وقد أكدت اللجنة الدولية بأن الأنشطة البشرية تهدد كوكب الأرض. وأنه يستوجب ابتداع أنماط نمو لا تؤثر على الأجيال القادمة.

كما دعت أيضا إلى ضرورة وجوب إعطاء الأولوية للمحافظة على كوكب الأرض وتبعا لذلك اعتماد أنماط إنتاج أكثر احتراما للبيئة.

كما طالبت من خلال تقريرها بعقد "مؤتمر الأرض" والذي تحقق مع "مؤتمر ريو" سنة 1992.[33]

خامسا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تم إنشاؤه في عام 1972 من أهم المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، إذ يعد بمثابة الصوت المعبر داخل هذه الأخيرة، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك العالمي على زيادة الفعالية في تنفيذ برامج البيئة العالمية من خلال العمل على تشجيع وتحفيز الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية.

وأمام صعوبة العمل بصورة منسقة وشاملة، يلاحظ أن البرنامج سيعمل على مضاعفة الجهود من خلال رصد مختلف التهديدات البيئية، من أجل استيعاب التغيرات التي طالب بها "مؤتمر ريو" لسنة 1992، باعتباره أول مؤتمر وضع أسس الإشكالات الكبرى التي تؤثر اليوم في السياسات العامة والخاصة.

الخاتمة:

مع نهاية الحرب الباردة عرفت البيئة الدولية تحولات جذرية، ارتبطت من جهة بتعدد المخاطر التي أصبحت تهدد أمن الدول داخليا، ومن جهة أخرى بتعدد الفاعلين الدوليين فلم تصبح الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية ،ومن تم عرف مفهوم الأمن الدولي تطورا من مفهوم الأمن الجماعي ، إلى الأمن الإنساني الذي ينطلق من الفرد وينتهي عند حدود الفرد، حيث أن المخاطر التي أفرزتها البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت تهدد أمن الأفراد أكثر منه الدول ،وأمام المسؤولية التي وضعها المجتمع الدولي على عاتق الأمم المتحدة والمتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، دعت الدول إلى اعتماد مخططات ومشاريع لمواجهة المخاطر تجلت في التنمية المستدامة، والتنمية البشرية و الحكامة، وفي سبيل تفعيل هذه البرامج وترسيخها على أرض الواقع عملت منظمة الأمم المتحدة على إحداث آليات وهيئاتها لمراقبة تتبع تنفيذها.

الهوامش:

[1]– كابي صليحة –الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث – مجلة العلوم الإنسانية – العدد38 –سنة 2012 –ص 13.

[2] – Kanti Bajpai ،an expression of Hareats versus capabilities across time and space،، security dialogue، vol 35، n° 3، 2004،p 360

[3] – Mahbub ul-Haq «global governance for Human Security» New York: today institute for global peace and policy، research، 1999، p 79.

[4] – Paris (Relend) ،Human Security paradigm shift or hot air? ،، In international security، vol 26، 2001، pp 87-89.

[5] . Programme des nations unies pour le développement Human (PNUD 1944) rapport mondiale sur le développement human1944، Paris Economica 1944 , p 26

[6] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام 2009، تحديات الأمن الإنمائي في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009، ص15

[7]-Kofi Annan ،united nations millennium rapport :www.un.org/millennuim/sg/rapport/full.htm

[8] -united nations development programe ،human development report 1994،new York oxford university press ،1994 ،p23-24

[9]– عمر سعد الله "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب" دار النهضة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 194.

[10] – نور الدين احمدوا "التحولات الأمنية في العلاقات الدولية للأمن بين الدولة والفرد " بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، سنة الجامعية 2013-2014، ص 57-58.

[11] . إلياس أبو جودة " الأمن البشري وسيادة الدول " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان 2008، ص 40-38.

[12] – موقع المركز الإقليمي للأمن الإنساني في الموقع الالكتروني: www .Id .gov.joy /Humai اطلع عليه بتاريخ 2023/12/01 .

[13] . koin booth andsmith : international relation theorye today, Usa, university press 1995.p180.182

[14]– محمد وليد عبد الرحيم –الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين –المكتبة العصرية – بيروت– 1994– ص 140

[15] .كلود اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي " ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 1993–ص 293

[16] . إسماعيل صبر مقلد " العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، دار السلاسل، الطبعة الثالثة، الكويت 1983، ص 293.

[17] . نشأة عثمان الهلالي "الأمن الجماعي" مجلة مفاهيم الأسس المعرفية العلمية، العدد 9، القاهرة 2005 ص 9.

[18] – Programme des nations unies pour le développement humaine (PNUD1994) Rapport mondial sur le développement humain 1994 , Paris économique 1994 ,P 25-26.

[19]– أنيسة أكحل العيون،"الأمن، رهانات وتحديات العالم المعاصر" بدون دار للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2010، ص195

[20] – سيلفي برونيل " التنمية المستدامة، رهان الحاضر"، ترجمة رشيد برهون، دار المعارف العامة، الطبعة بدون، الإمارات، 2012،

[21] – عبد الله بن جمعان الغامدي "التنمية المستدامة، بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة " قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الطبعة بدون، الإمارات، 2007، ص10.

[22]– لور يثاليوث "السياسة العالمية للبيئة "عرض وتحليل،" جاسم الحسن"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الأول، 2001، ص 284- 285.

[23]– انظر وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية – مرجع سابق- ص154.

[24] . هايل عبد المولى طشطوش مرجع سبق ذكره – ص 152 -155.

[25] . أنظر نص وثيقة إعلان ريو– مرجع سابق – ص 153.

[26] – مرداوي كمال "الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاتها على الدول العربية " مجلة العلوم الإنسانية، العدد33، السنة 2010، ص 283.

[27] -United nations développent program، (UNDP); report of humane développent .1990.p11

[28] . عن تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 " مرجع سبق ذكره"، ص.27.

[29]- United Nations Development Programme :(UNDP). Governance for sustainable human development. A (UNDP) .Policy document .NYNY; 1997; p3.

[30] - shabbir cheem, la bonne gouvernance et développement humain durable. (PNUD), New York، janvier .1997، p13

[31]– أنيسة أكحل العيون – مرجع سابق – ص 200-201

[32] . كوفي عنان" شراكة من أجل مجتمع عالمي" الأمم المتحدة – نيويورك – 1998 – ص 34.

[33] . هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 150.